

التحول الغربي الكبير^(*)

مارشال هودجسون

التحول الغربي باعتباره حدثاً عالمياً

بين سنتي 1600 و 1800 للميلاد، على وجه التقرير، شهدت أوروبا الغربية تحولاً ثقافياً عاماً أسفراً، في ذروته، عن حديثين متزامنين، بشكل أو باخر هما: الثورة الصناعية التي حققت تطوراً تقنياً متخصصاً كان من جرائه أن تبدل، على نحو حاسم، القناعات المسبقة لعملية الإنتاج الإنساني؛ والثورة الفرنسية التي أوجدت مناخاً متجانساً أدى إلى استنباط مبادئ غير مألوفة على مستوى العلاقات الاجتماعية الإنسانية. غير أنّ هذين الحديثين لم يشكلا، في حد ذاتهما، مسألة التحول التي أثرتها؛ فهذاان لم يتعدّ كونهما نتاجتين مبكرتين مما الأكثر بروزاً على صعيد التحول المذكور. وفي الواقع، كان لهذا التحول مؤثرات أبعد نفاذًا ليس بين الأوروبيين فحسب، بل في كل أرجاء العالم، لم تنجل معالمها كاملة بعد؟ ومع ذلك سنعالج بعضها في سطور لاحقة. وإذا ما نظرنا إلى المسألة من زاوية انتشار هذه المؤثرات حول أرجاء العالم، وخصوصاً في اتجاه الشعوب الإسلامية، فإننا سنقع على نتيجة مباشرة تدخل في حيز اهتمامنا، تتمثل في أن الشعوب الغربية (بمن فيها الروس) وجدوا أنفسهم في حوالي سنة 1800، في موضع يمكنهم من إحراز سيطرة ساحقة على سائر شعوب العالم، وخصوصاً المناطق التي يسود فيها الإسلام. ويمكن القول إن الجيل نفسه الذي عايش الثورتين الصناعية والفرنسية، كان شاهداً

(*) ترجمة لمقال بعنوان The Great Western Transmutation عن: Rethinking World History. Essays on Europe, Islam, and World History. Edited, with an Introduction and Conclusion, by Edmund Burke III, 1993.

على حدث يكاد يكون منقطع النظير كسابقيه، وهو نشوء السيطرة الأوروبية على العالم.

وفي كل الأحوال، لم يجد الأوروبيون أنفسهم، وقتئذ، وقد تبّأوا موقعاً يمكّنهم من إلهاق هزيمة عسكرية بأي قوة واجهتهم فحسب، فقد كان بمقدور تجارهم، في الوقت نفسه، أن يبزّوا نظراءهم في الإنتاج والتجوال والتسويق. كما كان بمقدور أطبائهم أن يتتفوقوا على نظرائهم في إظهار مهارات علاجية أفضل، وعلى نحو مماثل، كان باستطاعة علمائهم أن يُلحّقوا السخرية بزمائهم غير الأوروبيين. ومهما يكن، لم يكن من شأن السيطرة الأوروبية، وقتئذ، أن تعني إخضاع العالم للحكم الأوروبي المباشر، ذلك لأنّ جزءاً يسيراً من جغرافية العالم، في بداية تلك الحقبة على الأقلّ، قد جرى إخضاعه من قبل الجحافل الأوروبية. وما يهمنا أن نشير إليه، في هذا السياق، هو أن كلتا الفتتتين من المناطق (أولاًهما التي خضعت لاحتلال استيطاني أو كولونيالي، وثانيتها التي حافظت على استقلالها بعيداً عن دائرة الاحتلال) سرعان ما استقطبت لمصلحة نظام تجاري وسياسي عالمي واسع النطاق جرى نسج قواعده بما يخدم الأوروبيين ومستوطنيهم وراء البحار. وحتى تلك المناطق التي بقيت «مستقلّة»، فإنها استطاعت الإبقاء على حكمها الذاتي المحلي إلى الحدّ الذي يمكنها، فقط، من توفير الحدود الدنيا المستقرة – مما يمكن أن نطلق عليه ذلك النموذج من «النظام والقانون» الدوليين – للتجار الأوروبيين والإرساليات الأوروبية والسياح الأوروبيين وفقاً لما اعتقد عليه هؤلاء الآخرين في أوروبا. وهكذا دأب الأوروبيون، وقتئذ، على التبعّج، بحرية، بموقعهم المتميّز وإظهار طرائقهم المادية والثقافية المتربّفة، على غير مثال، أمام شعوب الأرض. (ولو حدث أن سارت الأمور، على نحو مغاير، لوجدت القوى الأوروبيية، عندئذ، أنّ ثمة ما يجبرها على التدخل؛ وقد جرت العادة لدى كلّ من هذه القوى أن تتحقق نجاحاً مؤكّداً في ما لو قرّرت أن تستجتمع قواها، لهذا الغرض، على نحو مرکّز). وفي هذا السياق، أدركت الشعوب وجوب ملائمة حكوماتها وفقاً لنظام سياسي دولي تحكم به أوروبا المعاصرة؛ كما أيقنت، في الوقت نفسه وهنا الطامة الكبرى، أن لا مفرّ من توجيه اقتصاداتها

على نحو لا يتعارض مع المنافسة الحادة التي فرضتها أوروبا بثقلها الصناعي المكثف؛ وقد أقرت، في نهاية المطاف، بجدوى ملاءمة استشرافها الذهني بما يتفق مع تحديات العلم المعاصر كما يُدرس في أوروبا. وفي الواقع كان وجود الأوروبيين، في حد ذاته، أمراً كافياً يبعث على الإحساس بحجم قوتهم المستجدة.

وبمقدورنا، في هذا الإطار، أن نخلص إلى القول بأن الأوروبيين (بمن فيهم أولئك المتشردون في ما وراء البحار) كانوا، بحلول سنة 1800، قد بلغوا، على نحو حاسم، مستوى من «القوة الاجتماعية» أعلى مرتبة من أي مثيل له في العالم. (يُشار إلى أنّ الموقف الاستثنائي للأوروبيين في القرن الثامن عشر وما ترتب عليه من تنظيم لتراكم رأس المال، قد دلّ، في ذلك الحين، على مرحلة متقدمة من هذه الصيرورة الاجتماعية). ومن ناحية أخرى، قد يبدو الأوروبيون، على صعيد فردي، أقل ذكاء وإقداماً وإخلاصاً من نظرائهم في مجتمعات أخرى، غير أنهم سرعان ما أظهروا قدرة - بعد أن خضعوا للتعليم وانظموا في المجتمع - على التفكير والتصريف، كأفراد يتمون إلى منظومة محددة، أكثر فاعلية من مثيلتها لدى أفراد آخرين في مجتمعات أخرى. وتتجدر الملاحظة أنه كان باستطاعة المؤسسات الأوروبية كالشركات مثلاً أو الكنائس أو الحكومات، على نحو مؤكّد، أن تجند مستويات من النفوذ الفكري والاقتصادي والاجتماعي ذات نظام يختلف عن تلك التي كان بمقدور أكثر الشعوب ثراءً وقوّة تجنيدها في المجال نفسه. وقد يكون سابقاً لأوانه أن تعزى تلك المستجدات في أوروبا إلى أسباب معينة بمجرد الاعتقاد أنّ التقدم كان عنواناً لتلك المرحلة. فكلمة «تقدّم» تنطوي على حكم أخلاقي، تقابلها كلمة انكفاء؛ وعلى سبيل الاستطراد، فإنها تتضمّن، في معناها، حركة تقدّم في اتجاه هدف ما، أو على الأقل تشير إلى أنّ هذا التقدّم يتوجّه اتجاهًا محموداً. وفي هذا الإطار يمكن إثارة هذه المسألة من زاوية الاستفسار عن الملامح التي تعني تغييراً نحو الأفضل، أو تلك الملامح التي تعني تغييراً نحو الأسوأ، على نحو مماثل. إن ما يعنينا، في هذا السياق، لا يندرج في خانة «التقدّم» العام الذي لا يُستبعد حصوله، بل ذلك الصعود الحاسم الذي كان قد طرأ، فعلاً، على مستوى القوة الاجتماعية، سواءً للأفضل

أو للأسوأ. وسنقع على أهمية هذه المسألة عندما نقترب من محاولة فهم استجابة الشعوب الإسلامية حيال ما جرى في الغرب.

وفي الواقع، كان ثمة نزعة بين الأوروبيين (ومن بينهم الأميركيون) ظلت سائدة حتى وقت متاخر جداً، على الأقلّ، جعلتهم يتسبّبون بهذه الحقيقة الاستثنائية على نحو لا يقبل الجدل. (وبالمثل، اعتبر مسلمون كثراً - قبل أن يصبح التحول الأوروبي أداءً معهلاً على هذا الصعيد - أنَّهم يستحوذون على تفوقٍ طبيعيٍ في مؤسساتهم الإسلامية التي ستجعلهم يسودون على سائر المشركين، آجلاً أم عاجلاً). وقد تسألهؤلاء الأوروبيون، باستغراب، عن الأسباب التي حدت، في السنوات الأخيرة، ب مختلف الشعوب «المختلفة» إلى التملّل بعدما كانت مستغرقة في سكون ثابت طوال قرون عدّة. وجعلوا يعبرون عن هذا الاستهجان بسؤال مفاده: كيف استطاع الأوروبيون، في المقابل، أن يتبوّأوا موقعاً فريداً في العالم في فترة قصيرة، نسبياً، تجاوزت قليلاً القرن الواحد. وبناءً عليه، وفي ما يتعلق بمسألة انتشار التأثيرات الأوروبية على أوسع نطاق عالمي، لا بدّ من صوغ السؤال المركزي على الشكل المحدد التالي: مما استمدّ الأوروبيون قوتهم الساحقة هذه خلال مرحلة زمنية معينة؟

وفي أي حال، لقد عمدت إلى إدراج التغييرات الثقافية التي استجدة في أوروبا بين ستي 1600 و 1800 وأدت إلى هذا التصاعد في القوة الاجتماعية تحت عنوان عريض هو: «التحول». ولست أرمي، في هذا الشأن، إلى إثارة مسألة الناظر البيولوجي الوثيق. ومع ذلك، فإن التغييرات، بالقدر الذي أدت فيه إلى هذا النهوض في القوة الاجتماعية، شكّلت، في الوقت نفسه، وحدة متشابكة، على نحو ممِيز، يمكن مناقشتها، بحذر موضوعي، على أنها حدث مفرد رغم تشعباته الواسعة والمعقدة. وفي الواقع، يمكن القول إن هذا الحدث، بعد أن مضت تلك الحقبة التاريخية في سبيلها، كان ذا وقع مفاجيء نسبياً؛ كما أن المتغيرات الجوهرية كانت ذات منحى تأسيسي بمعنى أن تأثيراتها لم تكن مقصورةً، فقط، على النواحي الاجتماعية والثقافية، بل تعدّتها إلى القناعات الأولية لكل التطورات اللاحقة على المستويين الثقافي

والاجتماعي. وهكذا، فقد بدا أن أحداثاً تاريخية كهذه، كان من شأنها، إذا ما وقعت، أن توجد نهجاً، في نواحٍ حياتية معينة، مفرقاً في أسبقيته.

إن ما حصل، على هذا الصعيد، يمكن مقارنته بتلك الحقبة الممتدة على مساحة آلاف عدة من السنين قبل الميلاد، من حيث كونها مزيجاً متالفاً - على مستوى العناصر المهيمنة لمجتمعات محددة - من الحياة الحضرية وتعلم القراءة والكتابة وسيادة نظام اجتماعي وثقافي معقد، نصطلح على تسميته بـ «الحضارة». ويُشار إلى أن الجماعات «المتحضرة»، وهي تلك التي احترفت الزراعة، بدءاً من السومريين على نحو محتمل، وجدت أنها ترتكز إلى قوة اجتماعية أعلى متزلاً من تلك التي كانت تتمتع بها تجمعات زراعية أخرى، ناهيك عن القبائل التي كانت دائمة السعي إلى جمع غذائهما. ولم يكن ليمضي زمن طويل، وقئتذ، قبل أن تنجلِي الأمور عن استباب نموذج من الحياة الحضرية أخذ يتَوَسَّع، تدريجياً، على المستوى السياسي، أولاً، ثم ثقافياً، في نهاية المطاف. ويبدو أن ما حدث في سومر (في تلك الأزمنة السحرية) سرعان ما قُيِّض له أن يتحكم بمصير القسم الأكبر من المجتمعات الواقعة إلى النصف الشمالي للكرة الأرضية، إلى درجة أن الشخصية التاريخية التي كانت عائدة إلى تلك المجتمعات ذات المنحى الزراعي قد تعرضت لتحولات عميقة جعلتنا نعتبر، في بعض الأحيان، أن ما جاء قبلها يُعزى إلى مرحلة ما قبل التاريخ. فقد أخذت هذه الأخيرة، على سبيل المثال، تتقَدَّم بقفزات مذهلة يصح القول معها إن ما كان يحتاج، من قبل، إلى آلاف من السنين ليحدث نمطاً معيناً من التغيير، أصبح لا يستغرق، من بعد، سوى قرون قليلة. وعلى نحو مماثل، فإن طبيعة التحوّلات التي كان يستغرق تحقيقها مئات من السنوات في الأزمنة الزراعية، قبل التحول الذي طرأ على الغرب، أصبح يستغرق، بعده، عقوداً قليلة.

وفضلاً عن ذلك، وبينما كانت الحضارة تظهر في واحدة أو أكثر من المجتمعات الزراعية لتنتشر، بعد ذلك، في اتجاه الحيز الأكبر من الكورة الأرضية، فإن ذلك النموذج الحيادي المستحدث لم يكن ليظهر في كل مكان

بين سكان المدن في الوقت نفسه، فقد كان ظهوره مقصوراً، أولاً، على منطقة محددة هي: أوروبا الغربية لينطلق من هناك في غير اتجاه. وتجدر الإشارة، في هذا السياق، إلى أن هذه الطرائق المستجدة لم تكن نتيجة الظروف التي سادت في أوروبا الغربية، بدليل أن الحياة الحضرية الأولى غير الأمية كانت لتبدو أمراً متعدراً وقوعه لو لا ذلك التراكم الذي صنعته شعوب كثيرة متعددة بعاداتها الاجتماعية وابتكاراتها التي لا تُحصى ولا تُعد. وبالمثل، فإن التحول الثقافي الحديث يفترض مساهمات تُعزى إلى مختلف الشعوب المدينية في النصف الشرقي للكرة الأرضية. وفي الواقع، لم تكن كل المكتشفات والابتكارات التي تُنسب إلى سائر الشعوب ضروريةً وحدها فحسب (علماً أن أكثرها أهميةً وأسبقيةً لم يظهر في أوروبا)؛ فقد كان ضرورياً، أيضاً، توافر مناطق واسعة، تتميز بحسودات سكانية ذات توجه حضري مكثف، نسبياً، يقوم في ما بينها تقاطع على مستوى وجود شبكة تجارية متداخلة، إقليمياً، كان من نتيجتها تكوين السوق العالمي الواسع الذي تشكّل، تدريجياً، في النصف الشرقي من العالم حيث كان بمقدور الأوروبيين أن يصنعوا ثرواتهم ويحققوا إبداعاتهم.

التقنية والمجتمع: السمات المؤسساتية الحاسمة لعملية التحول

عند هذا الحد، ينبغي علينا أن نأخذ في الاعتبار ما حصل في الغرب الأوروبي نفسه؛ فعلى الرغم من أن هذه الأحداث قد أُشِبِّعَت تحليلًا مراراً وتكراراً، غير أن مقاربتها، على النحو الذي تمت به، لم تُبْنَ على أساس من توخي نظرة ثاقبة إلى التاريخ على مستوى صيرورته العالمية، فقد اكتفت، على نحو مبدئي و دائم، باعتماد وجهة نظر تعود إلى الماضي الأوروبي بتجلياته المحلية. وفي أي حال، يمكن تحديد التحول الغربي (وفقاً لمقاصدنا ذات التوجه التاريخي العالمي) بأنه ينطوي، جوهرياً، على تحولات ثقافية في ميادين ثلاثة رئيسية: الاقتصادي والفكري والاجتماعي. ففي الحياة الاقتصادية، طرأ زخامة ضخمة على الإنتاجية (تُعزى إلى استخدام تقنيات حديثة وُضعت قيد التنفيذ من خلال ضبط مكثف للإنتاج الذي يقوم على مراكلمة رأس المال وإيجاد الأسواق الاستهلاكية الواسعة) بلغت ذروتها في نشوء «الثورة الصناعية» ومن ثم «الثورة الزراعية» على نحو متلازم. وعلى

مستوى الحياة الفكرية، بُرِزَ العلم الاختباري الجديد، من كبلر وجاليليو وما بعد، وبصورة أشمل استقلالية البحث الفلسفى، مما أدى إلى تعميمها في التنوير. وعلى المستوى الاجتماعى، توقفت امتيازات الملكية القديمة، والسيطرة واستبدلت ببروقراطية برجوازية، أو القوة التجارية التي ترافقت مع الثورة الأمريكية، والثورة الفرنسية وتأثيرهما على أوروبا.

في كل هذه المجالات، فإن التغيرات التي تعتبر حاسمة، من خلال استشراف المستوى الغربي للقوة الاجتماعية، في العالم كله، يمكن ردها إلى فترة لا تزيد عن قرنين. ففي القرن السادس عشر، بوجه عام. كانت ملامح التماطل في المجتمعات المسكونية ملحوظة تماماً: ويرغم الشفافية العامة للغرب المصاحبة للنهضة، كان الأوروبيون الغربيون سياسياً دون الامبراطورية العثمانية، وكان المسلمون لا يزالون، على الأقل، متكافئين معهم تجارياً في معظم أرجاء المعمورة. وثقافياً أيضاً، كان المسلمون في أبهى فترات تألقهم. هذه الحقيقة في التاريخ العالمي، تعكس حقيقة التاريخ الأوروبي التي لم تكن أنوار النهضة في ذاتها، قد أزالت حدود المستوى الزراعي للمجتمع. ولكن التغيرات البارزة كانت آخذة طريقة مع نهاية القرن السادس عشر. وفي نهاية القرن الثامن عشر، كانت كل تلك التغيرات قد اكتملت، على الأقل فيما يتصل ب المجالات معينة، في أمكنة معينة - شأن الفيزياء الفلكية في الغرب، أو إنتاج الأقمشة القطنية في إنجلترا، مثلاً. وبموازاة ذلك، كان المجتمع الإسلامي قد شمل أرضًا مثل البنغال.

إن مجرد إدخال النهضة في التحول الحقيقي نحو الحداثة، وعدم اعتبارها حلقة من الظروف التي سبقتها، إنما يزيّف الصورة من وجهة نظر عالمية التاريخ، وكذلك، فإن توسيع الفترة الحادة، إلى ما وراء القرن الثامن عشر، إنما يؤدي إلى التباس في المراحل للآثار المتداخلة لأى حدث حاسم، مع الحدث العالمي تاريخياً نفسه. كانت التغيرات المتلاحقة ذات أهمية كبيرة؛ كإدخال الكهرباء لاحقاً كمصدر أساسي للطاقة، مثلاً، أو نظرية النسبية في الفيزياء! أما بالنسبة لطبيعة التغير التاريخي، فقد ظلت على النسق الحديث للتطور الذي أَسْتَ

دعائمه حوالي السنة 1800. وعلى أية حال، فإن تحولات القرنين السابع عشر، والثامن عشر هي التي أسهمت في التمييز القاطع بين الغربيين وبقية البشر.

ما هي العلاقة بين كل هذه التغيرات، لكي تتحتم أن تحصل كلها دفعة واحدة؟ ما الذي هاً لكل هذا التحول الشامل، المفاجئ، نسبياً، في المجتمع لكي تتحقق هذه النتائج المذهلة؟ من الواضح أن التغيرات كانت متداخلة تماماً، ومستقلة في الواقع. ومهما يكن من أمر، لم يكن ذلك دائماً بمعنى أن التغيرات الخاصة في مجال معين لم تكن مبنية على التغيرات الخاصة في مجال آخر (فالتقدم العلمي والصناعي كانا يسيران جنباً إلى جنب مع اتصال تصوري نسبياً، فحسب)، بل إن كل التغيرات تفترض توفر روافد اجتماعية مشتركة، وحتى أنماط سيكولوجية مشتركة من التوقع.

لأغراض تاريخية، ينبغي على المرء أن يحلل التحول الكبير، كحدث، أو عملية تاريخية لا لمجرد قيام دولة جديدة، أو عصر ثقافة إنسانية، ولكن قلماً قامت مثل هذه المحاولات. سكومتر، يحول بنجاح، ما كان حتى بالنسبة للماركسيين مرحلة الرأسمالية الثابتة للمجتمع، إلى توازن معقد، و حقيقي، وذي أبعاد منظورة. في مثل هذا المنظور، فإن تحليل السوق الرأسمالية من قبل الاقتصاديين البرجوازيين التقليديين، وكأنه شرط يتراكم بصورة أساسية على توازن مفترض، لا يقوم في جو حقيقي، وغالباً ما يكونون بقصد تحليل توازنات قصيرة الأجل في عملية هي بحد ذاتها التي تخلق، وتعدل السوق الذي يصبون إليه.

ومن خلال هذا المنظور، فإن دراستي مقصّرة مرتين. لقد تناولت التحول أولاً كانتقال من حالة إلى أخرى، وباعتباره اكتمل بجيل 1789، عندما تم إنجازه في التواقة في مجالات معينة، وفي أمكنته معينة. وعلى المدى الطويل، ينبغي أن يتم تناوله كعملية كاملة فقط من خلال منظور اليوم الذي تصبح فيه كل المجالات ذات العلاقة بالحياة الاجتماعية، وكل أجزاء العالم محكومة بالتقنية، إذا ما جاء مثل ذلك اليوم. من هذه النقطة الأولية، يبدو أن القرنين السابع عشر، والثامن عشر مجرد بدايات، مع احتفاظ كل منها بخصوصيته المتميزة. وعلى أية حال، فإني

في الوقت الحاضر، لا أستطيع أن أغامر بافتراض توفر مثل هذا المنظور.

وهكذا، فإن كثيرين قد رأوا في التحول تعبيراً، في عدة مجالات، عن تغير أساسي شامل واحد: تغير مما يدعى مجتمع «تقليدي» إلى ما يدعى مجتمع «عقلاني». في المجتمع «العقلاني» تتحدد الاختيارات بأقل تقيد بعادات الأسلاف، وبأكبر قدر من الحسابات العملية للفائدة المباشرة. ولذلك، فإن الأشخاص سيمنحون مكانة، وصلاحية أقل على أساس المولد والروابط العائلية، وأكبر على أساس الكفاية الفعالة كأفراد. وسيطغى التنظيم الفعال على الترتيبات العائلية، والأبوية، كما سيصبح تعين العلاقات الاجتماعية وفقاً للحالة القانونية، بدلاً من الانتماءات الشخصية والولاءات الخاصة. الإنتاجية المباشرة ستقدر عالياً فوق الاستمرارية في الماضي، ويصبح الناس أقل ترددًا نحو التغيير، إذا ما تبيّن أنه مثمر، ويرافقه تحسّن عملي دائم، ولو على حساب ما كان مقدراً من قبل - وذلك لن يكون مرحباً به «كتقدّم» فحسب، وإنما باعتباره حالة اجتماعية طبيعية! وعندما ترسّخت «العقلانية»، وتمَّ قبول التجديد كشيء عادي، توالت كل التحسينات الاقتصادية، والاجتماعية، والفكريّة بصورة طبيعية.

مثل هذه النقلة حصلت في التحول. لكن هذا التغيير لم يكن حاداً، كما يفترض غالباً، لأنّ الحقيقة هي أن الصورة القياسية لمجتمع «تقليدي» صورة غير واقعية، بل وخرافية. فكما رأينا في بحث طبيعة التقليد الثقافي، حتى في مجتمع «بدائي»، تتلازم التقاليد الثقافية مع التقدّم بصورة دائمة لكي تظل قابلة للنمو - لأنها ينبغي أن تستجيب دائماً لحاجة قائمة، على أن لا تصطدم بأي قدر من العرائق السلفية!

وفضلاً عن ذلك، فإن العقلانية المشار إليها، بمعنى أن الحسابات الخاصة التجددية، وغير الشخصية المسماة «عقلانية» في الصناعة، هي شأن نسيبي. ومعظم المجتمعات التي هي في حد المستوى الزراعي، يمكن تصنيفها «عقلانية» بهذا المعيار النسيبي، مقارنة مع المجتمعات «التقليدية» نسبياً حتى الأكثر إيعازاً في الأمية منها. وبصدق «العقلانية» ببساطة، فإن نوع الانتقال

الذي حصل في التحول، هو عينه الذي قد حصل، على مستوى أو آخر، مرّة بعد أخرى في التاريخ - ليس مع قيام المدن فحسب، وإنما في كل ازدهار ثقافي وحتى، على نطاق أضيق، كلّما بُرِز تقليد ديني أو سياسي. في كل أمثل هذه الأزمنة، كانت تعزّز الحسابات التجديدية، المستقلّة، وتتراجع العادات التقليدية بصورة مضطربة، (لكن ليس بالضرورة أن تكون العقلانية الإنسانية كذلك). أضف إلى ذلك، فإنّ بعض الاتجاهات المماثلة كانت متعرّضة بصورة عامة من خلال إدخالها مؤسسيّاً في الحياة الاجتماعية المتعاقبة، ولا سيّما في المجتمعات الأكثر كوزموبوليتية.

وهكذا، فإن الإسلام وقد كان أكثر كوزموبوليتية في الفترات الإسلامية - الوسيطة من الغرب، حمل مزيداً من الحسابات العقلانية، والاجتهادات الخاصة في مؤسساته. وبالفعل، فإن أكثر الانتقال من «التقليدية» إلى «العقلانية»، الذي كان في أوروبا جزءاً من «التحديث» للتحول قد قرب الغرب لما كان مؤسساً من قبل في التقليد الإسلامي. (ويصبح هنا، على وجه الخصوص، بالنسبة للتطورات «المعاصرة» التي كانت قد بدأت في النهضة، وتدلّ على أن «العصرنة» إنما بدأت آنذاك). إن إسقاط الاعتبار عن الحقد الأرستقراطي لصالح الحركة الاجتماعية الأعظم، لم يؤخذ به طويلاً في الغرب، على غرار ما حصل في البلدان الإسلامية. فالميل إلى السماح بدور أساسي للتعاقد الفردي الحرّ، بمناهضة سلطة التجار، والصناع، وكبار الملاكين، كان مكفولاً بمقتضى مبادئ قانون الشريعة.

ومع أن الانتقال من الاعتماد على التقليد، والمضي في الاعتماد على العقل، والتجدد لم يحصل إلا على نطاق ضيق، فإنه لم يكن بحد ذاته من النتائج المحددة للتحول الغربي نحو الحداثة. لم يكن ذلك الذي أدى إلى الفصل بين الغربيين وأسلافهم من جهة، وبينهم وبين بقية العالم من جهة أخرى، ولكنه تلازم مع أنماط استثمار الوقت والمال وسهل التغيير في تلك الأنماط. وهذا، كما سنرى، حصل بصيغة خاصة هي ما سوف اسميه صيغة التقنية، بحيث إن الاعتبارات التقنية المخصصة تميل إلى استباقي كلّ ما عدّها.

والحقيقة، هي أنه بتلك الصيغة – دون ما عدتها – بلغ الانتقال أقصى مداه، بحيث إن النتائج أرسست ظروفاً جديدة لكل الحياة التاريخية. ولم يكن العقل البشري، وقد انفعل فجائياً، وكأنما بشيء من التحول، فبدأ يستطيع كل الامكانيات المحسوبة – كافياً لأحداث مثل ذلك الانتقال دون افتتاح آفاق جديدة بالصدفة وحدها، وبالرغم من ثقل التحيز التقليدي. بل إن أنواعاً من الفرص المحسوبة للاستثمار الاجتماعي، التي لم تكن عملية حتى بالنسبة لذوي العقول المشدبة – صارت عملية، وقابلة للتطبيق، وتتجذب حتى العقول التي كانت لا تزال إلى مدى كبير، تقاصم أي خروج عن الذهنية المعتادة.

وابداء، لا بدّ من تحديد السمات الفارقة في هذه الأشكال الجديدة للاستثمارات. فالتجديد المحسوب في النهضة (عهد النهضة) كان لا يزال يقدم درجة «عادية» من المبادرة، والإبداع للازدهار في العصر الزراعي، لكن في وقت كان مثل ذلك الازدهار قد شارف على النهاية. ومثل هذه النشاطات، غالباً ما تلتقي عاجلاً أم آجلاً عند نقطة، حيث تكون التعقيدات الثقافية محكومة بمتطلبات تاريخية طبيعية لا سبيل إلى درء مخاطرها.

والذي أدى إلى هذا الاختلاف هو أن الميل إلى التجديد العقلاني، المائل دائمًا في صلب طبيعة التقليد، كان مسموماً له – في أشكال معينة (وفي تلك الأشكال تحديداً) – أن يبلغ أقصى مداه بحيث ينتظم كل ظروف الحياة التاريخية. وبالإجمال، فإنّ نقطة حادة من التقدم الاجتماعي قد أمكن الوصول إليها، حيث حصلت نماذج من الاستثمار (مادياً وفكرياً) على نطاق واسع كفاية لجعلها مؤسساتية، والانطلاق منها إلى مدى أبعد – وأخيراً لا يستغني عنها اجتماعياً. هذا الوضع الجديد أعطى فرصاً جديدة للمبادرة الإنسانية، ومناسبات جديدة للإبداع الثقافي في مجالات عديدة، وسرعان ما أفيض من تلك الفرص. وانطلاقاً من أسس الإبداع الجديدة، كانت ترتفق باضطراد تقاليد جديدة متقدمة، وترسخ الأنماط الجديدة بأقصى سرعة تسمح بها عملية التطور في التقاليد التاريخية، فحيث لا يقوم أي عائق أمام الحوار الداخلي في التقليد، ولا يستغلّ تطبيقه، وتنفيذ مقتضاه، فإنه يحصل بسرعة فائقة. وعندما

تهيئاً الظروف، فإن مجالات عديدة من الجهد تتحقق دفعه واحدة. وقد تم في النهاية التغلب على التعقيدات الثقافية المتقلقلة الناجمة عن اضطراب التوازن في المستوى الزراعي في ضواحي الأرياف - وإقامة مستوى أفضل على الأسس الجديدة.

إن التجدد العقلاني في عهد النهضة كان لا يزال يعطي درجة «عادية» من المبادرة، والإبداع لكثير من عوامل الازدهار في العصر الزراعي. ومثل هذه النشاطات غالباً، تلتقي عاجلاً أم آجلاً عند نقطة، حيث تعقيدات أخرى تكون محكومة بقطاعات أحداث تاريخية لا سبيل إلى درء مخاطرها. وينطبق ذلك تماماً، بالأخص، على أي مجال يتطلب درجة عالية من الاستثمار الاجتماعي للوقت أو المال، ولذا فإن التحرر من مثل هذا التماطل الحاد، وعدم التنظيم لأنهما يفسدان السلم الاجتماعي، والاستقرار اللذين هدف إليهما الاستثمار. فكان ذلك خطراً أشدّ ضغطاً من فرض توازن داخلي صارم قد يؤدي إلى إيقاع عقول الناس في فخ الدورة المقلقة. في نهاية القرن السادس عشر، كانت مثل هذه الأصناف من الاستثمار المحسوب، والمتجدد التي طالما كانت تعتمد على التحرر من الفساد الاجتماعي - قد بلغت مستويات نادراً ما توصلت إليها من قبل: تقدم في الأساليب التقنية لتحقيق الغايات المادية، عن طريق تعدد، وتداخل الاختصاصات. وبالرغم من كارثة حرب الثلاثين سنة، وكارثة الحرب الأهلية الإنجليزية، فإنه لم يحصل ما يعيق العملية ككل، ولا سيما في أوروبا الشمالية الغربية! وكانت عملية مماثلة تماماً قد أوقفت في الصين تحت سيادة الأسر البدوية الحاكمة!

لم يتوقف الازدهار الغربي قط، فالاستثمار المبدع استمر حتى بلوغ نقطة حاسمة من التقدم الاجتماعي حوالي سنة 1600. ومنذ ذلك الوقت، نشأت نماذج من الاستثمار (مادياً وعقلياً) كانت طوال العصر الزراعي متقلقلة، ومشتتة، على نطاق واسع كفاية بحيث أمكن ضبطها مؤسساتياً، والبناء عليها، وبالتالي ترسيخها اجتماعياً. هذا الوضع الجديد قدم فرصاً جديدة للمبادرة الإنسانية، ومناسبات جديدة للإبداع الثقافي في مجالات عديدة. وسرعان ما تم تلقيف تلك الفرص

الجديدة. وانطلاقاً من أسس الإبداع الجديدة، كانت ترتفع باتّهاد تقاليد «تقنية» مشدّبة، فترسخت الأنماط الجديدة بأقصى سرعة سمحت بها عملية التطور في التقاليد التاريخية. فحيث لا يحول أيّ عائق دون الحوار الداخلي في التقليد، ولا يستغلّ وضعه موضع التنفيذ، فإنه يحصل بسرعة فائقة! وعندها تهيا الظروف، فإنّ مجالاتٍ كثيرةً من الجهد تتحقق مرةً واحدة. وبالتالي، فإنّ الاضطراب في أيّ تعقيد ثقافي وراء مستوى التكافل الزراعي في الأطراف الريفية، قد أمكن التغلب عليه، وإقامة مستوى أفضل على الأسس الجديدة.

هذه الدوافع الجديدة حملت معها كل شيء، بما في ذلك المؤسسات القديمة. وقد أثبتت المؤسسات القائمة، بصورة مؤكدة، افتتاحها بالقدر الكافي لجعل مثل هذا التقدّم ممكناً. (يتحتمل أن تقدم أية مجموعة من المؤسسات الناضجة قدرًا كبيرًا من المرونة أكثر مما يظهر في البداية). ولكنّ مهمما كان عليه الحال بالتأكيد، بالنسبة للمؤسسات الإسلامية. فقد كانت لا تزال مضغوطة في خدمة الإمكانيات الجديدة، أو مستقرة. إنّ قدرًا كبيرًا من الجمود المؤسّسي كان كامناً في التطلعات الغربية، وقد شكل بعض هذا الجمود عائقاً أمام الأفكار الجديدة (مثلاً، كانت محاكم التفتيش الكُنّسية أكثر ظلماً في تفكير المواطن العادي من أي شيء في الإسلام). ومهمما يكن من أمر، فإنّ البنية التضامنية - عندما نضجت المناسبة - عملت على حماية الإبداع الفردي بفعالية، توأزي على الأقل، ما كانت توفره الحركة الاجتماعية، وحكم الشريعة في البلاد الإسلامية.

كان نمط تعدد الاختصاصات التقنية في لب الإبداع الجديد، ولم تكن هذه الاختصاصات التقنية برمتها جديدة: فمنذ دخول أسلحة البارود، صارت الممارسة العسكرية عالماً قائماً بحد ذاته للاختصاص المبدع الذي كان بمثابة المحطة الحاسمة للتحول. ولكنها الآن، بلغت حدّاً واسع المدى «كثافة فائقة»، مما أدى إلى ضبط مثل هذا الابتكار مؤسّساتياً أكثر من قبل - ضبط مؤسّسي يطغى، وبهيمن وبالتالي على كلّ المرافق الأساسية في المجتمع بأكمله. اقتصادياً، تجلّى في أشكال الاستثمار الصناعي، والتجاري في القرن السابع

عشر، في شمالي غرب أوروبا خلال القرن السابع عشر: كان رأس المال بصورة منظمة يعاد استثماره، ويتضاعف على أساس الاستمرار في الإبداع التقني، وتوقع التوسيع في أنماط السوق. فكريًا، تجلّى في أعمال جمعيات مثل الجمعية الملكية: في كلّ الثقافات قامت جمعيات بالتمهيد لنشر التعليم القائم الذي يمكن أن يرحب بأيّ جزء من المعلومات الجديدة المعاصرة. وقد عمدت الجمعية الملكية في القرن السابع عشر إلى جمع، ونشر المعرفة الجديدة التي تحل محلّ القديم، وعممت ذلك على نطاق واسع، على أمل استمرار الاختراقات الجديدة التي يمكن لصانعي الأدوات المحترفين، والتجارب الجديدة أن تمضي قدماً بها.

ويستطيع المرء أن يفترض أن الجانب الفكري من الحركة كان يعتمد على الجانب الاقتصادي، لكن ليس بمعنى أن العلوم الطبيعية أفادت مباشرة من الاختراقات الصناعية. بل، إنّ الاستثمار الصناعي أضاف المزيد من الموارد للاقتصاد، بصورة عامة. وقد استخدم العلماء تلك المعطيات بمن يتناسب مع الحالة التوسعية التي كانت تلك الخطوة الثابتة بالفعل قد أرستها من خلال الانتعاش المترافق مع التجارة الجديدة، والمغامرة الصناعية. وكان التقدّم الفكري يسير تلقائياً. وبعد أن توصلت العلوم الطبيعية إلى نقطة من التقدّم، على أية حال، لم تعد قادرة على المضي قدماً بدون قدر كبير من الاستثمار البشري على كلّ الجبهات دفعة واحدة: بمعنى، ازدياد الاختصاصات في عدة مجالات مختلفة. وسواء شئنا أم أبيينا، فإن ركود الإنجازات العلمية في الغرب بعد سنة 1300، ناجم عن صعوبة المضي بها قدماً مع مستوى الموارد البشرية التي كانت متوفّرة آنذاك؛ وببدو أن العلم قد بلغ شأواً، كان لا بد عنده من زيادة تلك الموارد بحيث يصبح ذا أثر تحرّري - وعلى وجه التحديد، من خلال تلك النواحي المعرفية التي كانت ترتكز غالباً على تعدد الاختصاصات، وتنوعها. وبالنسبة لمدى دخول الخبرة الصناعية في المجال العلمي، فإنّ ذلك قد جاء نتيجة ازدياد المهارات، والموارد التقنية لدى صانعي الآلات - الذين، ولا ريب، رسخوا بتخصصاتهم الإبداعية الاتّجاه التقني في العلم.

إن مستوى ازدياد التخصص التقني قد أدى إلى تغييرات كيفية في كلا الحياة العلمية، والاقتصادية. ولعل ما هو أكثر وضوحاً، التخصص التقني الذي وصل حداً يفضي إلى استثمار الوقت، والأحوال، والشؤون الأخرى في مؤسسات تعزّز موقعه. وقد ساعدت تلك المؤسسات عينها على تسريع العملية، أيضاً. وبالتالي، أصبح التخصص التقني في القرنين السابع عشر، والثامن عشر راسخاً، وواسع الانتشار في المجتمع الغربي، بحيث لم تعد أية عملية اجتماعية، أو حادثة تاريخية ناشئة خارج إطار العملية، قادرة على ردّه، أو التأثير جدياً في إبطائه.

واستدعت الأسواق المؤسساتية افتراض قيام علاقات حميمة بين الاختصاصات، فلم يبق مجال للتقدم التقني على مستوى الأفراد. وفيما يتعلق بالتخصص التقني وحده، فإن تقنيات مكنته نسيج القطن، على سبيل المثال، تصاهي أعلى التقنيات المتخصصة، والفعالة نسبياً التي عرفها المساحون الأقباط قديماً، في مصر. فكلّ ما تحقق، في المجالات الأساسية، كان يعتمد على نمو الترابط المتزايد بين الاختصاصات التقنية، بحيث إن الفعالية التقنية في أي نشاط معين كانت تزداد بالإفادة من ثمار الاختصاصات الأخرى، كما تخدم هي الأخرى بدورها زيادة فعالية تلك الاختصاصات. وفي سبيل المضي قدماً بمثل هذه العملية، كان لا بد من إشراك جانب كبير من كل الأنشطة في المجتمع. مما أن اكتملت هذه العملية، وتأسست على أرضية ثابتة، حتى تناولت الاكتشافات الجديدة، والاختراعات، مع تنامي الاستثمار البشري، والمالي اللازم لتحقيقها، بتوالٍ هندسي في مستوى التقدم. وبعد استنفاد دورة اختراعات جديدة، كانت كلّ دورة تمهد لأخرى تالية.

ويلاحظ، على الفور، أن هذه العملية التقنية قد خلقت وراءها معظم الترسّبات الأساسية لكل مجتمع زراعي. حتى أن المجتمعات التي كانت على مستوى الحد الزراعي، ولم تكن زراعية بالمعنى الواقعي - من حيث كونها تجارية أو رعوية - اعتمدت العلاقات الاجتماعية التي كانت سائدة في مناطقهم الزراعية، لتأمين بقائها - حيث كان الفائض الزراعي يغطي الدخل

الأساسي الذي اعتمد عليه المثقفون النخبة، والسوق الرئيسي في المدن التجارية. لقد حرّر تنامي الاختصاصات التقنية المتضادرة بنية التدخل الذي كانت تصيبه الطبقات من خلال امتيازاتها في مساحات واسعة - حرّرها من الاتكاء على الاستغلال الزراعي للمزارعين.

حصل ذلك، بالطبع، لأن الإنتاج الصناعي كان قادراً على احتلال موقع الزراعة في تقديم الحاجات العامة للحياة، كالطعام. بل، إنّ ما كانت القطاعات غير الزراعية تدعم به الاقتصاد، أصبح الآن أساس الدّخل الخاص لذوي الامتيازات من نخبة المثقفين؛ ولم يقتصر ذلك على شرائح مدنية قليلة نسبياً، كما في السابق، وإنما طال كذلك مجمل التوأحي الاقتصادية. وحتى بمعزل عن ازدياد الفائض الزراعي، بمعنى أنه بمعزل عن ازدياد عدد العمال الزراعيين الذين لا بدّ من إطعامهم، فإنّ التخصص التقني كان قادراً على زيادة الإنتاجية إلى حدّ كبير، وبالتالي زيادة الناتج الكلي، إلى أن يصبح معظمه غير زراعي، بحيث يكون جانب كبير من الدّخل في المجتمع غير محكوم بالعلاقات الزراعية. وإذا ما أريد للعملية التقنية أن تقدم بعد (إذا ما أريد لمعدل التهوض الاجتماعي أن يتسع) فليس المطلوب زيادة الإنتاجية للعامل فحسب، وإنما عدد أكبر من العمال (وكذلك مزيد من المواد الزراعية الأولية). ولذا، فإنّ الحدّ من الإنتاج الزراعي الذي فرضته الوسائل اليدوية المحلية، والاستعانة بالحيوانات - كان بالإمكان تلافيه بتوسيع العملية الاجتماعية الجديدة بحيث تشمل الزراعة نفسها (مع أن البديل جزئياً يمكن أن يكون استيراد المنتوجات الزراعية من مناطق بعيدة لم تمر في العملية التقنية بعد - والتي يمكن أن تعني تصدير الصناعات إليها، لتحل محلّ الحرفيين المحليين، وتحويل تلك البلاد إلى مناطق زراعية قوية، أكثر مما كانت عليه من قبل). كل المراحل التي مرّت بها الأدوار الزراعية الجديدة، والعلاقات الزراعية كانت مهيأة للظهور الممّيز في مستقبل الإسلام (البلاد الإسلامية).

هذه العملية الشاملة، ثمّ ظروف المجتمع الذي انبثت منه - يمكن تسميتها «التقنة»، وهي ما سأعرّفها كشرط عقلاني للأخذ «بالكم» (وعليه، إبداعي) من

خلال التخصص التقني الذي تتضمنه فيه عدة تخصصات على درجة عالية، لتحديد أنماط متواخدة في القطاعات الأساسية للمجتمع. وإنما اختار كلمة «التقنية» كنفيض للتصنيع». لأنها واحدة من مقومات العملية كلها. الثورة الصناعية في نهاية القرن الثامن عشر، تأسست على مشاركة الماكينات (الآلات) المتخصصة، والمتواقة مع توسيع سوق «الجملة» بما يتلاءم مع تعين استخدامات مصادر القوة البخارية. كان «التصنيع» متلازماً مع توفر المكتنة الصناعية بتلك القوة البخارية في اقتصاد البلاد. عندما استبدلت القوة البخارية بالقوة الكهربائية، أو القوة الذرية، أو عندما تضاعفت فعالية أي مصدر للقوة باستخدام أفنية الجمع أو «الأتمتة»، فإن المضاعفات الإنسانية قد تعاظمت، ولكن المعادلة الأساسية التي قامت في نهاية القرن الثامن عشر، إذاناً بتبنيها مع دور الصناعة في مجتمع من المستوى الزراعي، لم تتغير بصورة أساسية). كان ذلك قطعاً ذروة التحول الاقتصادي في القرنين السابع عشر، والثامن عشر، وقد أصبح التفوق في اقتصاد أي بلد، في هذه الأيام، يقاس بدرجة الصناعة للقوة المكتنة، ويعتبر السمة الأساسية للعصرنة. فإن يكون أي بلد عصرياً معناه أن يكون «صناعياً»؛ ولكن هذا لا يزال مجرد مؤشر.

نحتاج إلى مفهوم أوسع، لتبیان أغراضنا. «فالتصنيع» قد لا يستثنی بلدًا عصريًا يتميّز بتقنية عالية كالدانمارك؛ لأن الدانمارك من حيث كونها زراعية في المقام الأول، فإن توفر قوة المكنته في الزراعة نفسها، وقيام إجراءات لتمويل الزراعة، على الأخص، يجعل من الممكن إدراجهَا تحت «التصنيع». ولكن عملية التقنية عموماً أكثر شمولية. ففي الاقتصاد بكلّ ما لهذه الكلمة من معنى، قد تتوفر درجة عالية من التقنية بدون قوّة المكنته - هذا قبل أن تفرض قوّة المكنته نفسها (وقد حصل ذلك عند انتشارها) حتى على المساهمين في إبداع التقنية! وعليه، فإن صناعات فرنسا قبل قوّة المكنته، في القرن الثامن عشر، كانت قد تخلّت عن كثير من مجالات التقنية، من خلال تطورها الدّاخلي، ومضاعفاتها في التجارة العالمية. فعملية التخصص التقني في العلوم، وفي التنظيم الاجتماعي، وحتى في المجالات الاجتماعية الأخرى، كانت موازية في الأهمية للإنتاج الاقتصادي. فمصطلاح كـ«التقني» -

«التقنية» يشمل، بصورة محايدة، كلّ نواحي العملية دون أن يعيّن أولوية لناحية على أخرى!

الأبعاد الأخلاقية للتقنية

الآن ينبغي أن نلتفت إلى الجانب النفسي الذي لا مندوحة عنه، في مثل هذه الأنماط للاستثمار. فالاعتماد على التخصصات التقنية المتنوعة، كان مترابطاً مع نمط ما يمكن أن ندعوه التوقعات التقنية. بعض مثل هذه التوقعات في قطاع معين من السّكان، كان ضرورياً لإطلاق «التقني»، لكنّ العملية نفسها، فيما بعد، خلّطت تلك التوقعات بالبعض الآخر، وكفتها. كان المركز في العقلية التقنية هو التوقع الذي يقوم على الإتقان، والدقة التقنية. ولطالما شغل الإتقان الاهتمام، طوال الوقت، ولا سيّما على المستوى العسكري، بطرق محدّدة. وكان ثمة قدر معين من التخصص التقني، والدقة في أعمال الحرف الفنية، على سبيل المثال. ولقد كان لتقنية الاتخراج مكان مرموق في نمط الدورة الاقتصادية. أمّا الآن، فقد احتلّ الإتقان التقني دوراً رئيسياً في أوروبا الغربية حتى أن كل الاعتبارات الأخرى التي كانت أقلّ عالمية أو موضوعية - كالجماليات، والتقليدية، والذاتية - أخذت لهذا الاعتبار، واعتمد عليها كأسس فائقة الأهمية لتجويد الأنشطة البناءة. على هذا المستوى التقسي، فإنّ القول بأنّ كل نواحي التنظيم الاجتماعي قد تم تقنيتها، يعني أنها منظمة في المقام الأوّل على إجراءات تقنية محسوبة الأداء في أقصى حدّ من الإتقان توصلاً إلى الغايات المحدّدة مباشرة بصورة موضوعية. في هذه الصيغة، فإنّ «التقني» يتراوّف مع الانتقال المؤسّسي من سلطوية العادة نحو حسابات مجرّدة.

ولذلك، فإنّا، على هذا المستوى التقسي، نأتي إلى التباهي الذي عبر عنه بكلماتي «تقليدي - عقلاني». ومع أن الكثيرين منّا يدركون أنّ كثيراً من أوجه الحياة «العصيرية» هي أقلّ من عقلانية إنسانية، فإنّ الأدبيات الاقتصادية، والنمو الاجتماعي تدلّ بوضوح على أنّ الحاجة لا تزال قائمة لتنبيه (تحذير) القارئ إلى ضرورة تعين الروح (العقلية) التقنية بالعقلانية الإنسانية على هذا التحوّ. إنّ ممارسة العقل الإنساني لا تعين بالمسار المحسوب لأية أنواع محدّدة من

الأهداف، وحده. أحياناً، يحصل أن يكون اختراع على نطاق ضيق، مهما كان قاسياً، ذا خطورة بالغة (في عدم اعتباره للتجربة القديمة) إذا ما اعتبر غير عقلاني موضوعياً. ولكن، على أية حال، فإن إخضاع كل الاعتبارات الأخلاقية، أو الجمالية، أو الالتزامات الإنسانية لحساب رفع درجة الإتقان التقني إلى الحد الأقصى - وإن كان ناجحاً، يتحمل أن يسفر عن كابوس غير عقلاني!

يمكن أن يقال إن «العقلانية» و«التقليدية» للتمييز بين العصري وما قبل العصري، تحملان معاني التقنية: «عقلاني» يعني حسابي - بالنسبة لأهداف التخصص التقني، و«تقليدي» يعني «ما تقره العادات». ولكن الحقيقة هي أن التعبيرين قد فهموا من قبل القراء وكذلك من قبل الكتاب أنفسهم، بطريقة أكثر تعبيماً. ومن الطبيعي جداً، ولو بقليل من العجرفة، بالنسبة لغربيٍّ معاصر أن يرى وسائله التقنية الخاصة عقلانية، ويدين وسائل المجتمعات الزراعية الناجمة عن التقليد الأعمى بإزاء العقلانية. إن استخدام هذين التعبيرين من قبل المتعلمين - وهو استخدام مقصود، على أية حال، من شأنه أن يعزز هذا التحيز. فمن الضروري، والحالة هذه، أن نشرح ما يفترض أن يكون واضحاً: إن القطاع الاقتصادي «الحديث»، المقتن، يثبت أحياناً أنه أقل عقلانية في حس الناس العاديين، ما دامت الاعتبارات الأخرى غير التقنية مطموسة، أو أن المؤسسات «التقليدية»، قد تكون عقلانية بلا نكير، في الحس الإنساني العادي - وتسهم، فوق ذلك، في التقدّم التقني. ومن الحكمة أن نحتفظ للتعبيرين «عقلاني» و«تقليدي» بالاستخدام السوي الذي يفي بغرض كلٍّ منهما. وبهذا المعنى، فإن كل مجتمع هو تقليدي لأنّه يعمل من خلال تقاليد ثقافية - مهما بلغت سرعة تطور هذه التقاليد في بعض الحالات، وإن بفضل «التقنية». وكل مجتمع هو عقلاني لأن مؤسّاته ستدوم طويلاً ما دامت تقوم بوظائفها بطريقة براغماتية. هذا، لأن القرارات الشخصية التي يتخذها الأفراد الأكثر ذكاءً، تعكس حسابات عقلانية، كلما بدت بدائل جدية، قابلة للتحقيق ويمكن الأخذ بها - مهما ضاقت فجوات البدائل العملية، في بعض الحالات. ويتبين، فعلاً أنّ أعظم ميزة للبلاد المتقدمة تقنياً هي الاستمرارية، وفعالية تقاليدها، التي أدت إلى إحداث العقلانية الفردية، بينما أعظم مشكلة بالنسبة

للبلدان الأقل تقنية، هي عدم انتهاز الفرص العقلانية بسبب الانفصام الحاد في تقاليد الثقافة العليا، الذي تعاني منه.

في الإنتاج الاقتصادي، انبثقت الروح التقنية بتزايـد الاعتماد على مثل تلك الاعتبارات، وبصورة خاصة على الاختـراعات الأكـثر براـعة، والتحليل الإحصائي للنفـقات والسوقـ. هذه التـعبـيرـ وغـيرـهـاـ منـ الـطـلبـ عـلـىـ الفـعـالـيـةـ التـقـنيـةـ،ـ اـزـادـاتـ طـوـالـ القرـنـينـ حتـىـ نـشـأتـ حـيـثـيـاتـ جـديـدةـ لـأـيـ نـشـاطـ اـقـتـصـاديـ.ـ وـبـدـلـاـ مـنـ اـعـتـارـاتـ اـسـتـمـارـارـيـةـ الـحـرـفـ بـالـتـوارـثـ العـائـلـيـ،ـ وـالـحـالـاتـ الشـخـصـيـةـ،ـ وـالـتـكـافـلـ المـرـكـنـتـالـيـ (ـالـتجـارـيـ)ـ اـنـقـلـ الشـقـلـ إـلـىـ اـعـتـارـاتـ الـإـنـتـاجـيـةـ،ـ إـعادـةـ اـسـتـثـمـارـ العـائـدـاتـ فـيـ رـأـسـ الـمـالـ،ـ اـقـتصـادـيـاتـ الصـادـراتـ الـمـحلـيـةـ فـيـ موـاـكـبـةـ التـقـنيـةـ.ـ وـاسـتـبـدـلتـ أـسـرـارـ الـحـرـفـ الـمـتـوارـثـ فـيـ الـعـائـلـةـ،ـ بـمـكـتبـ بـرـاءـةـ الـاخـتـرـاعـاتـ الـعـامـةـ.

في العمل العلمي ظهرت روحية مماثلة. حتى في الفلك (كالممارسة العسكرية، المجال الذي توفرت له عناصر التقنية من قبل) أحدثت الروحية الجديدة تأثيرات ملحوظة. فابتداءً من براهي وكبلر (بالتباعين مع كوبيرنيكوس) كانت الدقة المتناهية في القياس، بفضل الأدوات العالية التخصص التقني، هي المعلم الأساسي للنهج الجديد في الاختبارات! وأشك في أن يكون كبلر قد أعطى أولوية للمجسم الناقص على الدائرة الهندسية البحتة، بالرغم من تعليله الميتافيزيقي لذلك - وإنـاـ فإـنـهـ مـنـ حـيـثـ لمـ يـكـنـ يـدـريـ،ـ قدـ أـعـطـىـ الأولـويـةـ للـدـقـةـ التـقـنيـةـ وـتـطـبـيقـاتـهاـ عـلـىـ الـأـنـاقـةـ الـفـلـسـفـيـةـ.ـ وـكـانـتـ التـيـتـجـةـ أـغـفـلـ أيـ حـسـ بالـكـلـيـةـ الـكـوـنـيـةـ.ـ وـقدـ أـبـقـتـ تقـالـيدـ الـعـلـمـ الطـبـيـعـيـ أـيـضاـ،ـ فـيـ الغـربـ،ـ تـلـكـ الـدـرـجـةـ منـ الـحـرـيةـ الـفـكـرـيـةـ الـتـيـ اـكتـسـبـهاـ الغـربـ مـنـ الـالـتـزـامـ بـالـفـرـضـيـاتـ الـفـكـرـيـةـ لـمـجـمـلـ التـقـالـيدـ الدـاخـلـةـ فـيـ نـسـيجـ الـحـيـاةـ الـعـامـةـ.ـ هـذـهـ الـحـرـيةـ تـجـلـتـ بـوضـوحـ بـيـنـ الـمـسـلـمـيـنـ وـالـمـسـيـحـيـيـنـ بـأـمـبـرـيـقـيـةـ (ـبـصـورـةـ حـسـيـةـ)ـ نـسـبيـاـ،ـ مـقـيـدةـ وـلـكـنـهاـ لـيـسـ خـاصـعـةـ لـلـتـأـوـيـلـاتـ الـفـلـسـفـيـةـ حـوـلـ غـائـيـةـ وـتـرـابـيـةـ طـبـيـعـةـ الـكـيـنـونـاتـ.ـ وـالـآنـ،ـ معـ التـخـصـصـ المـكـثـفـ،ـ اـنـدـفـعـتـ حـرـيـةـ تـقـالـيدـ الـعـلـمـ الطـبـيـعـيـ إـلـىـ الـأـمـامـ،ـ وـأـصـبـحـتـ الـأـمـبـرـيـقـيـةـ الـمـتـلـازـمـةـ مـعـهـاـ شـيـئـاـ روـتـينـيـاـ.ـ كـلـ عـالـمـ بـارـزـ وجـدـ نـفـسـهـ مـرـغـمـاـ عـلـىـ مـحاـولـةـ الـقـيـامـ بـإـيـجادـ إـحـسـاسـ ذـاتـيـ (ـإـذـاـ اـهـتـمـ)ـ بـالـغـائـيـةـ الـكـلـيـةـ،ـ

وترك النابهون من العامة يتصرفون كلّ على طريقته. ومع سنة 1800، انتقلت الروحية التقنية من الفلك والفيزياء، إلى الكيمياء والجيولوجيا والبيولوجيا. ومن ديكارت حتى بلغت الذروة مع كانط، كانت فلسفة العلوم الحديثة تستلهم التقنيات العلمية الجديدة في التخلّي عن الانشغال بالمسائل المطلقة.

وأخيراً، في الحياة الاجتماعية، جاءت الإدارة لتعكس ميلاً مماثلاً نحو التقنية، وإن بدت في أول الأمر غير آخذة بأسبابها، من وجهة نظر عالمية. فالملكيّات الجديدة المطلقة والمتنورة» (مستوحة في جانب منها من الصينيين الأقدمين السابقين) كانت لا تزال في البداية تنهض بالإدارة الغربية إلى مستوى الفعالية الذي تحقق من قبل، في بعض المناطق، في أوقات سابقة، مثلًا، في الأمبراطورية العثمانية. ولكن في عهد الثورة الفرنسية، فإن ازدياد فعالية الضوابط القانونية للأوضاع الاجتماعية، والدقة التقنية لملفاتها، وتقديرها (الأهم) تطبيق المفاهيم العامة للدولة كخدمة عامة يحكم عليها من خلال صلاحتها، قد تخطّت حتى سونج الصين، وبرأ كل تقليد حكومي سابق في أوروبا. وفي العقود اللاحقة، وجد الكلّ أنه من الضروري إعادة تأسيس أنفسهم، أو أن يؤسسوا، على أسس جديدة!

وبتوسيع مجالات التخصصات التقنية المتداخلة، لم تعد المعايير الجديدة للفعالية بالضرورة، تعني دائرة صغيرة من العلماء أو الخبراء فحسب، وإنما قطاعاً كبيراً من المواطنين الغربيين في أوروبا. وبما أنّ الكتبة البريطانيين، وعمال المصانع كانوا قد اكتسبوا تدريجياً درايةً في العمل على الأسس الجديدة، فقد أصبح ممكناً للذين قدموا قوة الآليات في نهاية القرن الثامن عشر أن يجدوا عملاً لتشغيل الآليات، وكذلك لإدخال تعديلات مناسبة عليها بدون مصاعب (لاحقاً، بعد أن توّطدت دعائم استخدام القوّة الآلية، أصبح المستخدمون الجدد يتلقّون تدريجياً بأعداد كبيرة). وقد شاركت قطاعاتٌ واسعة من الناس حتى في التجديد الفكري بفضل انتشار الكتب المطبوعة بين البروتستانت، وكذلك سكان المدن الكاثوليك. وأصبح، غالباً، أي تعهد هام يعتمد على التقديمات المباشرة لمجموعة متنوعة من الاختصاصات، كلّ منها تقنيّ،

ويصعب على أي طرف الدخول فيها بدون تدريب شامل. وإلى حد ما، فإن مجموع السكان عملياً، وكل العناصر الأكثر طموحاً من بينهم، قد تكونت لديهم، تحت الضغط، توجهات تقنية وتوقعات تقنية.

في الحقيقة، إنه، من خلال وجهة نظر الصفات الأخلاقية المشمولة ضمناً، يمكن القول إن «التقنية» قد بلغت حدّاً كافياً لإسبالغ خاصيتها على النظام الاجتماعي عامة، حيث التخصص التقني متعدد، ومتدخل إلى درجة أصبحت معها «التقنية» العامل التقريري الذي يدل على أن أي عامل، أو متعلم لم يعد قادراً على المتابعة بالتفصيل للعملية ككل، وإن كان عمله بالذات يشكل جزءاً في إطارها العام. غوته، أعظم كاتب في الجيل الذي بلغ فيه التحول ذروته، أطلق عليه لقب «آخر من يعلم من أهل زمانه»؛ بل إنه لم يكن حتى يأمل في أن يتبع بدقة كل العمليات التقنية التي أدخلت بها الأدوات، فجعلت الآلات في خدمة إبداعاته المسرحية. وقد يكون ابن خلدون أو ليوناردو شبيهين للمتقدم ذكره، غوته، كل منهما في زمانه!

كان هنالك شيء من التقليل من الشأن الإنساني في التقنية. وفي الوقت ذاته، فإن التحول أيضاً شهد تغييرات أخلاقية هامة في البشر. فالصورة الإنسانية المثالية المميزة (أو بالأحرى عقدة مثل هذه الصور الإنسانية)، بالنسبة للغربي وبقية أنحاء العالم على حد سواء، أصبحت الصورة الجذابة في دوائر واسعة. ورافق نمو التقنية انتشار صورة الرجل الجديد الذي يستطيع أن ينهض بجهود خيالية بكل ثقة، وتجدد - لا مجرد مغامرة شخصية، بل لأن مثل تلك الجهود تبعث على الأمل بأنماط جديدة من العيش في حياة القاعدة العريضة من العامة. هذا التوجه حظي بالسخرية، والانتقاد اللاذع من قبل الأدباء وأهل الفكر، أمثال بن جونسون، وسويفت الذي صوره في رائعته «رحلات جوليفر»، وكيلينغ الذي تناوله في نصيحته الشهيرة «إذا» - أصبح - هذا التوجه - الاتجاه السائد لدى طبقات المصالح النامية مع ازدياد الاستثمار، لا في شؤون العمل فحسب، بل وكذلك في العلوم، والإدارة حتى في الدين.

ومما يبدو أنه مغاير لصورة هذا التوجه، مع أنه غير منفصل عنها، كانت هناك

صورة رجل «الحضارة» الإنسانية. الواقع أن زمن التحول شهد معايير أخلاقية جديدة ذات نزعة إنسانية، لم يكن لها شأن مباشر في روحية التقنة. ومن أبرز تلك المعايير كان ما يمكن تسميته «تهذيب الطبع» المبني على التوقع الفعال أن كثيراً مما كان يعتبر مثالياً يمكن أن يتحقق بالمارسة. وكانت طباع الطبقات الفضلى قد أخذت ترقى، وتتحضر. وبموازاة الأذواق الجديدة الرفيعة، ترك الهرطقة وحدهم يعانون من العذاب الذي كانوا يتعرضون له من خلال العقوبات أو عمليات الابتزاز. فكانت الفكرة التي برزت هي أنه بمزيد من التربية «الفلسفية» أو بالأحرى «الطبيعية»، وقوانين الحرية، يمكن للعقل، والنفس الإنسانية عامة أن تستثير، و «تكتمل».

إن كثيراً من الصور الإنسانية المستجدة، يذكر بصور مماثلة من الماضي: على سبيل المثال، تمجيد الجهد الفردي الذي تشتمل عليه، بأشكال مختلفة، تقاليد البطولة الإيرانية كما في الفردوسي أو الرومي، وكذلك تقاليد الفروسيّة في الغرب التي انتقدتها سيرفانتس. إنما الإيقاع الآن كان معاكساً للأستقراطية. الواقع أن بعض الشرائع التقليدية المحافظة واجهت ازدراة، واعتبرت فظة، ومتخلفة. ومن المؤكد أن أحد معطيات النهضة (وقد يكون ذلك متأثراً من بعض تيارات أخرى تلقائياً) كان تمجيد الصورة الإنسانية ذات المبادرة الفردية اللامحدودة، على مستوى دنيوي، وبراغماتيكي (ذرائي). ومثل هذه الصورة توقف بين تعين الإمكانيات المتاحة للمجتمع، وبين الإبقاء على افتاحها.

ومما لا شك فيه أن الروحية التفاؤلية، وكذلك التوسيع الاقتصادي - نتيجة تقدم التقنة في مجالاتها المناسبة، قد عملا على جعل مثل هذه المثالية، عملية. ومع ذلك، فإن المثالية لا يبدو أنها ساعدت على التلطيف من المنافسة بين الحكام، وخاصة في الشؤون الحربية المدمرة، التي أصبحت بعد سنة 1648، محددة الأهداف، ومحكومة بالانضباط على نحو متزايد. ومن المحتمل أنه لو لا مثل ذلك التخفيف من حدة التنافس، ل كانت الحكومات (كما حصل من قبل) قد قضت على الإوزة التي تضع البيضة الذهبية. كان من الممكن أن

تسمح (الحكومات) بتعطيل عمل العلماء والمستثمرين، لكي تظهر أن أي تخصص تقني لاحق لن يحقق أي مردود. ومع جيل سنة 1789، انفجرت النظرة الأخلاقية الجديدة في معظم الاتجاهات المختلفة، فأحدثت ثغرة سيكولوجية بين الغرب والمجتمعات الأخرى. وعندما، كما سنلاحظ، كانت تحمل عنصراً عاماً من الحالة التقنية المعبرة.

إن «تهذيب الطباع»، على الأقل، قد اتّخذ الطابع الديني، والتقدُّم الجمالي الواسع، تاركاً صدىً، بغير وسيلة، (وخاصةً إذا ما قورن بما حصل في بعض الافتراضات الأخرى، في الأزمنة الزراعية)، لم تشهد مثله التطورات العلمية، والاقتصادية. انطلاقاً من الدين خاصة، إلى جانب تأثير الفلسفة الجديدة، فإن التطور الذي توجّه عدة أشخاص بارزين من باسكال إلى شلابيرماخر، كانت ترسي الأرضية للإدراك الديني المرتكز على الخبرة المباشرة للروح الإنسانية، دونما حاجة إلى طلب نخبة تصوّفية لتحريره - أو لتبييده - من الدهماء الشعبية؛ حتى أن الدهماء نفسها، في النهاية، أصبح الفكير بها من منطلقات أكثر عالمية (ظهور البروتستانتية)، والحالة تلك، لم يسجل أية عالمة فارقة خارج إطار الافتراضات الدينية التي كانت ماثلة في العهود الزراعية - ويمكن تلمّس سماتها الأساسية في الإسلام الزراعي، مثلاً - مع أنها هنا قد تكون سهلّت الارتقاء الديني في مراحله المتالية).

على أية حال، كان هناك كما يبدو نوع من التضييق على مستوى الحقيقة، حتى أن الغربيين كانوا مهبيّن، بدرجة عالية، للبحث والاستطلاع. فالغيّارات الأخرى للتكنية، عدا تلك التي كانت تحقّقها الاستثمارات في الاختصاصات المتداخلة، لم تعط الاهتمام المناسب في ظلّ ظروف ذلك الوقت (وكأنّما العقول النابهة كانت مأخوذة تماماً باستطلاع الاختصاصات الجديدة المفتوحة الآفاق). ولعلّ أبرز تلك المجالات هي تلك التي كانت تعني الكثير للشخص الفرد. ففي المجال الصحي، أولى نظام الأحوال الشخصية بكل تفّرّعاته مزيداً من الاهتمام - وربما بدرجة أقل في بعض الأوقات - يفوق ما أعطاه الأطباء في الذكرى الأولى السعيدة، عندما تضاعفت الوسائل التقنية لشفاء المرضى

(بمجرد أن سمح لها بذلك). أمّا الاهتمام بالرياضة البدنية، من خلال التدريب على الرقص، أو القتال الذي تطور (أحياناً متأخراً نوعاً ما) في العديد من تقاليد الثقافات العالية، فإنه لم يحظ بالاهتمام الذي يعدل اهتمام الغربيين الحقيقي.

ولعل أكثر ما يلفت، هو أن الغربيين لم يأبهوا كثيراً لاستكشاف بعض المحاولات التي لا يمكن إخضاعها لصيغة محسوسة، وتعبيرات مادية. وعلى سبيل المثال، فإن أنواع التقنيات المتخصصة بالصوفية، والتي تمثل بأشكال معينة في اليونان وفي التصوف أيضاً، قد أغفلت إلى حد كبير، بالرغم من البدايات الواudedة سابقاً، حتى في أوروبا المسيحية. أو أنهم كانوا مكتوبين بقوة من خلال الفرضيات الدينية السائدة، مع أنهم في جهات أخرى، حملوا البراغماتية العقلانية، والمبادرة الفردية إلى مدى متطرف، ودعوا إلى، أو بدا أنهم دعوا إلى، عدم الكف عن محاولة التفوق على الأسلاف، باكتشاف تقنيات جديدة.

وبالإجمال فإن التغيرات الهامة في أنماط التوقعات التي رافقت عملية التقنة، لم تعكس حالة عامة من التفاؤل العقلاني فحسب، وإنما عكست كذلك روحية تقنية، انتقائية هي ما اتفق الغربيون والمسلمون على تسميتها «مادية»!

مرافق التقنة

تضمنت أولية الإناتجية التقنية عدة ميول مترابطة، يمكن أن تدخل في صلب الروحية (العقلية) التقنية. و شأن التركيز على التقنية العقلانية، يمكن تصنيفها تحت الانتقال من الإطار السلطوي إلى التدبر المستقل. وكانت (تلك الميول) على أية حال، موجّهة إلى أغراض التخصص التقني المتنوع، لا نحو العقلانية من أي نوع ممكن، كما كانت، فوق ذلك، مطبعة على الأخذ بمقاييس مؤسساتية ليست مجرد تعبيرات عرضية عن ذلك الانتقال، وإنما تتصل باتجاهاته الأساسية مباشرة. إن التدبر العقلاني، بالتوافق مع التخصص التقني، كان يعتمد، ولا سيما في أول الأمر، على «توقع استمرارية التجديد»؛ على تشجيع الاتجاه الإرادي للاختبار، وعدم الأخذ، ما أمكن ذلك، بمسلمات الأفكار، والأعمال السابقة، ورفض مرجعية أية سلطة من أي نوع، واتّباع احتمالات الخطأ التي يشملها مثل ذلك

الرفض. في بداية الفترة، وبالرغم من طمس الروحية المتحفظة نهائياً، خلال عهد النهضة، فإن المؤسسات المسيطرة، كما في الغرب كذلك في أنحاء أخرى، كانت تمثل التحفظ الزراعي: أقصى التشدد في التمسك بالأتماط المعهودة، حماية للنظام ضد الفوضى التي تجنب إليها التيارات الحياتية في عدم استقرارها. الواقع، إن التعريف الدقيق للثقافة لا يزال هو تواصل طائق العمل من جيل إلى الجيل التالي، بحيث إن كل فرد لا يحتاج إلى البدء من نقطة الانطلاق). ومع نهاية القرن الثامن عشر، على أية حال، فإن بعض أهم المؤسسات في الغرب كانت قد احتضنت صراحة، وبحماس بالغ مبدأ التغيير، والتجدد. النشرات العلمية، وكذلك الجمعيات العلمية إنما نشطت لا لتحافظ على المعرفة القديمة في المقام الأول، بل لتسعى إلى الجديد. الحماية القانونية لحقوق الاختراعات بالبراءة، أقرّت ما هو مشترك في الصناعة: صار التجاج من نصيب كل من يبدع بأعظم فعالية وبأسرع وقت ممكن. وفي التنظيم الاجتماعي الجديد، تم إدخال الإبداع (التجديد، الابتكار) في إطار مؤسسي.

وأخيراً، فإن الحكومة نفسها قد جسّدت هذا المبدأ. فالمؤسسة التشريعية - جمعية لم تكن وظيفتها ببساطة أن تعفي من الضرائب، ولا حتى تعين الإداريين، وإمضاء السياسة الجارية في الحرب، والأزمات، وإنما مواجهة تغيير القوانين وفق متغيرات الأحوال - عكست المدى الذي بلغهوعي التجديد في قلب النظام الاجتماعي الجديد. المفكرون، منذ «العصر المحوري» - لأية حضارة - أقرّوا أن الإداريين يجب أن يغيّروا، وحتى السياسات الجارية يجب أن تتغيّر مع الظروف. وقد صدر نصّ بهذا المعنى، مثلاً (في الحالة العثمانية) في مراسيم تنظيم القانون. وكان الغرض العام للمؤسسات الاجتماعية هو تفادي، أو على الأقل، الحدّ من مثل هذا التغيير. ومع ذلك، فإن اسم «مشروع» قد افترض مفهوماً معاكساً!

وكان لا بد في مثل ذلك الجو، من أن تصبح مقوله «التقدم» لأول مرة، المغزى المهيمن على التفكير الجدي حول التغيير التاريخي، صار التقدم الدائم، على كافة الأصعدة، شأن التغير الأزلي كذلك، هو التوقع الروتيني. والفرضية

العادية «للكبار» أن الجيل الأصغر كان ذاهباً إلى الكلاب، توازنـت، على الأقل، مع أمل الشباب في أن كل جديد يمكن أن يبني أكبر، وأفضل.

إن واحدة من أهم نتائج التقنية، وإن جاءت بطيئةً إلى حدّ ما، في الظهور، هي نتيجة نشوء «مجتمع المشاركة الكمية»، حيث يتم حشد أقصى ما يمكن من جهود، وإمكانات التخصصية التقنية في شتى المجالات في إطار موحد. واعتمد النسق الاقتصادي الجديد، على الاستعانة بالعملة الماهرة على نطاق واسع، وبصورة دائمة، وعلى الأخص، على تكثيف السوق في أوساط الذين يعيشون فوق مستوى الكفاف، لامتصاص الإنتاج المتزايد لما أصبح يعرف بالإنتاج الكمي. ومع الإنتاج الكمي، والاستهلاك الكمي، أصبح متاحاً للطبقات الدنيا، وحتى للفلاحين، التنعم بأسباب الرفاهية التي أصابت الحياة المدنية، وكانت في السابق وقفأً على النخبة: واتفق أن اتضحت أهمية التعليم الكمي، في مجتمع تقني كان يُراؤ له أن يسير بانتظام، فكان لا مندوحة من أن يصبح الجمهور المتعلّم قوة سياسية (وقد ثبت في النهاية أنه حتى في تلك المجتمعات التقنية، حيث القوة الفعلية في قبضة الأقلية، لم يسمح بأي دور للجماهير). بل لقد طلب من تلك الجماهير أن تبدي الولاء الفعال، وتذعن للسياسة «التوتاليتارية» لكي تظلّ آلية الدولة قادرةً على الحركة بكل راحة).

والحقيقة، إن توسيع دور الدولة الذي دخل إلى كل بيت بتفصيل لم يسبق له مثيل، ويفعالية لم يكن من سبيل للتخلص منها - كان سمة المجتمع المتقدن، كما كانت مقوله التقدم. المجموعات المعارضة، تأسساً على العلاقات الشخصية التي كانت تقف بين الفرد والحكومة المطلقة في معظم المجتمعات المصطفة على المستوى الزراعي، استحالـت عديمة الفعالية، فتحولـت إلى تجمعـات وظيفية مرتكزة على أدوار تخصصية في التقنية الجديدة، لا صلة لها بالروابط الإنسانية. لقد تعافت الدولة مباشرة مع الفرد إلى حد لم يسبق له مثيل في المجتمعات القائمة على مساحات أرضية شاسعة. كانت قوة الدولة التي كان كل شخص بالتساوي مرغماً على الخضوع لها، هي القوة الوحيدة القادرة على ضبط الإطار الواسع لتضارف التخصصات التقنية الذي تشكّل في المجتمع الكلي.

أخيراً، فإن التقنية حملت في طياتها نظاماً أخلاقياً خاصاً بها، وهو ما نشأ وتعزّز مع «التهذيب الأخلاقي»، كما أشرنا من قبل. وكان مثل ذلك النظام يولي الاعتبار لا للمجتمع الكلي فحسب، بل وكذلك لمن يكمله، فافتراض أن الفرد بذاته منفصل بخصوصيته، ومهذب تهذيباً عالياً ومتعاون. والوحيد الذي كان بإمكانه التجديد بالحرية المطلوبة، هو الفرد المستقل، المعتمد على ذاته، وغير المقيد بقوانين النقبات، أو الولاءات القبلية، أو التجمعات الدينية. كان هذا وحده، قادرًا على تعديل، وصقل التخصصات الدائمة التجدد أبداً بما يتلاءم مع متطلبات الإنتاجية التقنية. وذلك، أعطى قيمة عالية للحرية الفردية، وأدى إلى إشاعة التحرر من سيطرة الآخرين. وكان يعني ذلك أيضاً ميلاً مطلقاً نحو إغفال، وتغييب الدور الشخصي، من حيث إن الوسطاء بين الفرد، والجمهور أضعف من شأنهم (حتى في النهاية، بدت الفردنة ممقرة داخل رقم بطاقة في الملفات). وبموازاة أهمية الاستقلالية، والعزلة الشخصية، كانت أهمية التماسک الشخصي، والنمو الذاتي، والتهذيب - التي كانت تتنامى بتزامن مع روحية العمل الجماعي، والتعاون الإرادي. وعلى ذلك، وفي نفس الوقت، كانت التقنية تعني توقع مقاييس أخلاقية شخصية عالية، واحتراماً لموهاب الفرد الخاصة.

لقد ترافقت الثورة الصناعية البريطانية ذاتها، مع ثورة أخلاقية خاصة، أكدت فيها «الأخلاقية البرجوازية» على أولوية معايرها الذاتية. ومع القرن التالي، قطعت شوطاً بعيداً نحو إزالة أشكال المجون الغرائزي، واللهو في الحياة الشخصية، وكذلك في التصدي للابتزاز، والرشاوي في الإدارة السياسية. فكانت المساواة في الحقوق مطلباً ملحّاً أكثر منه في أي وقت مضى، وحتى في العالم الإسلامي!

كان الاختصاصي، بالمعايير التقنية، محترماً لا لأي تفوق تنافسي قد يكون ممتعاً به من خلال أسلافه أو علاقات أخرى، وإنما لتحصيله الذاتي الذي أسهم به في التنمية العامة، الصفة الوحيدة التي كانت تنسب إلى المرء، وبقيت ملزمة له، ومعترفاً له بها هي أنه كائن إنساني. وانعطفت على هذه الصفة الحرمة الشخصية التي تتطوّي على صيانة حرية الأفراد بإقامة ارتباطات شخصية، والانخراط في

تجمّعات، وحقّهم في حماية أنفسهم بقوائم الذاتية، أو بقداستهم. وقد أسمى هذا الواقع في الإنجاز العظيم لعهد «التنوير» في القرن الثامن عشر، بالتحفيف من المظالم العامة. ويدأب يد بالسبة للابتکار، والإنتاجية التقنية وقد ترافقاً، تزايدت الفرص للأشخاص العاديين بيايجاد عمل يتناسب ومواهبيهم، وأحياناً في بعض الحالات الاستثنائية، بالتعبير عن وجهات نظرهم المتميزة.

كل هذه التغيرات، ولا سيّما تلك التي وجدت طريقها إلى مراكز الرقابة الاجتماعية، أدّت إلى تزايد كبير في القوة الطبيعية المتاحة، وبالتالي إلى الثروة المادية؛ تزايد في المعرفة الوضعية، ومن ثم في الإمكانيات الخيالية؛ تضاعف أقنية فرص الإنجازات، وبالتالي إلى تزايد المرتكزات البناءة للحرية الشخصية. فالثروة، والمعرفة، والحرية كذلك، عزّزت النتائج المباشرة للتنظيم التقني بالعمل على رفع مستوى القوة الاجتماعية بصورة مطردة: القوة لإنتاج البضائع، لاكتشاف الحقائق، لتنظيم الحياة الإنسانية نحو الغايات التي تلوح في الأفق.

بالنسبة للمسلمين حظي كل ذلك بأخلاقية خاصة باهرة. على الأقل في بعض المقاييس، تدبّر الغربيون حلّ المشكلات الأخلاقية في مجتمع متتطور، عندما واجهوا الوعي الإنساني منذ بدء الحضارة، خاصة وأنهم كانوا منغمسين في التقليد الروحي للسامية الإيرانية التي شارك فيها الغربيون بالفعل. فقد أقاموا مؤسسات الغرض منها، على الأقل، تأكيد الأمان القانوني الشخصي، وتحقيق مستوى عالٍ من الاستقرار الاجتماعي، والرخاء الذي يمقضاه أخذ حتى أقل المستفيدين بالمشاركة. بالإضافة إلى ذلك كله، حتى على مستوى النقاء الشخصي، أقاموا مقاييس للأمانة الفردية، الصناعية، الولاء، والتواضع، ولإمكانية الارتفاع فوق الحزازات الشخصية والتي كانت كلها ظاهرة في الطبقات الأكثر إدراكاً للمسؤولية، بعيداً عن ضمانات التأكيد على المثلالية الأخلاقية في أوروبا.

بالنسبة لنصير غير متخيّل للشريعة الإسلامية، هناك الكثير مما يدعو إلى الإعجاب. آخذة مثلها من محمد نفسه، أرسست الشريعة قاعدة المساواة في

العدل، وافتراضت حداً من الحركة الاجتماعية، مشددة على مسؤولية الفرد، والعائلة التّنوية. وقد فاقت تقاليد أي دين عظيم آخر، في أنها كفلت قيم البورجوازيين والتجار. وقد جاهدت بثبات ضدّ آية سلطة عرفية، أو العمل باسم قانون عالمي، أو أمجاد فرد، ودعت جهاراً مرات، ومرات أخرى بصمت، إلى كلمة سواء في إقامة الحكومة السوية، والقواعد الأخلاقية الشخصية في رخاء الإنسانية، التي أفرتها كحق إلهي مقدس، يتوجّب على الإنسان أن ينهض بمسؤولية صيانته. في كلّ هذه الشّؤون، كانت الشّعوب المسيحية الأوروبيّة باتّبعها «التحول الكبير»، قد مضت بعيداً في ترجمة المثلالية إلى حقيقة. ومن وقت مبكر نسبياً، في القرن التاسع عشر، توفر من يعلن من المسلمين التابعين، والمحترمين أنّ الأوروبيّين كانوا يعيشون حياة أفضل، في المعايير الإسلاميّة، من تلك التي تعيشها المجتمعات الإسلاميّة نفسها.

والحقيقة المؤكّدة هي أنّ المسائل الأخلاقية الأساسية للمجتمع لم تكن قد حلّت بال تماماً بعد. فالتقدّم الذي تمّ إحداثه، قد غير التعبيرات التي عولجت مثل تلك المسائل على أساسها، منذ سومر، وهذا ما تمّ فعله بكلفة لم يتهيأ لأحد بعد، أن يقدّر قيمتها. بعض المسلمين، كانوا، منذ البداية، متشكّكين بقيمة القوّة، والرّخاء في أوروبا الجديدة، وقد أدرك الكثيرون أنّهم لم يكونوا واهمين، عندما ثبتت الحلول إخفاقها!

لماذا الغرب وحده؟

ليس وارداً أننا نستطيع أن نجد أي مقياس مطلق للحكم على صلاح مجتمع ما، وإنجازاته في آية فترة معينة. فقد تعلمنا أن نحاذر قياس حتى الازدهار، والانحطاط بالقوّة التي يستطيع مجتمع ما أن يدفع بها، وبالموارد التي يمكن أن يطوّعها في لحظة خاصة. نحن نتسّرع في البحث عن رموز الفساد الدّاخليّة، وهذا ما يظنّ بعض العلماء أنّهم يجدونه في العالم الإسلامي، كأساس لازدراء عظمته التي تجلّت في الفترات الأخيرة. ولعله من الأسلم أن نقيس تقدّم مجتمع ما، بتقدّمه في التكنولوجيا، ولا سيما في العلوم الطبيعية، واعتبار ذلك مؤشراً دالاً على عقلانيته، وحرি�ته الدّاخلية. ولكنّ العلم

والتكنولوجيا ليسا المؤشرين الوحدين للدلالة على الحقيقة والحرية، وإنما يصلحان للتعبير عن مواصفات تقنية تم تفصيلها باتفاق لتبصير التفوق الغربي المعاصر. في أيامنا، يتزايد إدراكنا أنه (كما تقدم)، مع ادعاء العلوم الطبيعية أنها «مفيدة»، فمن المشكوك فيه أنها «جيّدة»، وفي الحسن المطلق لا تستطيع أن تزعم أنها «صادقة»، وحقيقة. ولدينا منطقنا للشك في المعايير التي جعلتنا ننخر بالإنجازات الغربية المعاصرة.

وعلى أية حال، فإننا، حتى إذا لم نستطع بعد أن نعزّو قيمة مطلقة لنوعية «التقدّم» الذي مثله الغرب في الثلاثة مائة سنة الأخيرة، يظلّ صحيحاً أن التقنة، بكلّ ما رافقها، كانت إنجازاً إنسانياً هائلاً، في طريقها الخاصة. كانت نصراً فائقاً لصالح (مهما كان مردودها في المطلق) الشعوب الغربية، ولقوّة مؤسّساتهم المحلية، وحيوية حياتهم الروحية، والفكريّة، ورخاء جزء كبير من سكانها. لقد تأّتى «التحول»، إلى حدّ كبير، من خلال الانعكاسات الهامة للنهضة الغربية التي سبق لها أن نقلت الغرب، في بعض التواهي، إلى ما دون المساواة الثقافية مع العالم الإسلامي التي كان قد حقّقها في «أوج الفترات الوسيطة». إجرائياً، نجح «التحول» من الحيوة والذكاء اللذين نجحا في توطيد جوانب معينة من الزخم التجديدي للنهضة. والسؤال الذي ينبريإذن، ما هو الشأن الاستثنائي للغرب في أنه، وليس مجتمعات أخرى، حقّق هذا؟

أولاً، ينبغي أن نستعيد أنه، في أية حالة، كان لا بدّ لها أن تحصل، في مكان ما أو في أمكنة أخرى. تماماً، كالحضارة على المستوى الزراعي، فإنها ظهرت في بقعة واحدة، أو في أحسن الحالات، في مناطق قليلة جداً، وانتشرت من هناك إلى الجزء الأكبر من الكورة الأرضية، وكذلك الأمر بالنسبة للنّمط التقني الجديد للحياة، فإنه لم يكن محتملاً أن يظهر في كلّ مكان ولدى كلّ الشعوب في نفس اللحظة، فقد انتشر هو الآخر أولاً في مساحة محدّدة، أوروبا الغربية، ومنها انتشر في أمكنة أخرى!

لم يحصل قط، أن الطرائق الجديدة نتجت من ظروف كانت محصورة كلياً في منطقة واحدة. تماماً، كما في المدن الأولى، فإن الحياة الأدبية كانت لتغدو

مستحيلة بدون ذلك الاختلاط بين شعوب كثيرة ذات عادات اجتماعية، واختراعات، كبيرة أم صغيرة، لا حصر لها. ولذا، فإن «التحول» الثقافي المعاصر قد افترض توفر اختراعات متعددة، واكتشافات هامة في منظومات الشعوب القاطنة في «الشرق» من الكوكب الأرضي، اكتشافات لم يكن الجانب الأساسي القديم منها، قد تم التوصل إلى مثيله في أوروبا. ثم إن معظم العناصر التشكيلية المباشرة التي أدت إلى «التحول»، مادياً وأخلاقياً، أتت إلى الغرب، سابقاً أو لاحقاً، من مناطق أخرى. بعض الاختراعات الحاسمة (وأهمها الثلاثي الشهير المبكر: البارود، الفرجار، والطباعة) التي مهدت الطريق أمام التقدم الغربي اللاحق، جاءت تحديداً من الصين، شأن فكرة نظام المباريات في قطاع الخدمة المدنية الذي تم إدخاله في القرن الثامن عشر. ويمثل هذه السبيل، يبدو الغرب كالوريث اللاواعي للثورة الصناعية الجهينية في الصين. والأعمّ من كل ما تقدم، وإن كانت متضاربة في التحديد، كانت، بالطبع، العناصر الآتية من مجتمعات أخرى على البحر الأبيض المتوسط، وخاصةً الإسلامية منها، بكل اندفاعها اللامحدود في العلم والفلسفة إلى الغرب، في بدايات ذروة الفترات الوسيطة.

وكان من الأهمية بمكان قيام أسواق عالمية واسعة، أنشئت لتغطي شبكة النشاط التجاري بين أفريقيا، وأوروبا الآسيوية والتي لم تثبت أن ازدادت توسيعاً، وكثافة تحت الرعاية الإسلامية، في منتصف ألف الثاني للميلاد. وقد اكتمل التطور الداخلي الناشط للغرب، بوصوله إلى مناطق واسعة، مكتظة نسبياً بسكان المدن، كانت هي التي تشكل السوق العالمية، بكل تنوعاته الفنية. هناك كان متاحاً للأوروبيين أن يجمعوا الثروات، وللخيال الأوروبي أن يستخدم. وكان التوسيع التجاري الذي تلا المغامرات الأيبيرية عبر المحيطات في القرنين الخامس عشر، والسادس عشر هو الذي شجع نمو الثروات التي أصبحت الفرصة المباشرة للفترة القديمة، لتراكم الرأسمال الأساسي. وبدون هذا التاريخ المترافق لمجموع المسكونية الأفريقية - الآسيوية، التي كان الغرب جزءاً متلازماً منها، لما كان قيضاً للتحول الغربي أن يخطر على البال.

وعلى أية حال، فإن ذلك لم يكن ليحصل في جميع أنحاء المسكنة دفعة واحدة. فكل التطورات التضامنية، في أي جزء من المسكنة، بدأت من منطلقات سياق ثقافي محلي، وتم تداولها ببطء على نطاق أوسع، وفي كل مكان. ويصبح الاعتبار نفسه بالنسبة للتغيرات التي انتهت إلى «التحول الكبير». فعندما نضجت الظروف له، أخذت التحولات الثقافية الحقيقة في التفاعل ضمن إطار معين، داخل الثقافة ذاتها، بحسب خلفية تلك الثقافة - كما حصل للثقافة الغربية.

لم يتبيّن حتى الآن ما الذي يعيّن أن يحصل «التحول» هكذا، هنا أو هناك. وبطريقة عامة، كان من الصعب أن يحصل قبل متصف الذكرى الألفية الثانية. عندها فقط، فرضياً، قد يكون توسيع التبادل التجاري، وكثافته، وبالخصوص تراكم الاختراعات - بلغت كلها مستوىً مناسباً لكي ينطلق «التحول» منه. وقد يكون كذلك، لأمر ما، في دائرة ما، استطاعت أولاً أن تضمّ عدداً كافياً من الظروف المحلية الملائمة. ويفترض أن مجموعة اشتراكات مختلفة قد تكون ذات تأثير فعال في إنتاج مثل ذلك التحول. لا يستطيع المرء ببساطة أن ينظر إلى المزيج الذي حصل أن وقع في أوروبا الغربية، ويقرر أن ذلك وحده قد أدى إلى أي نوع من التسرّع الرئيسي للإنتاجية والتتجدد، كما وقع بالضبط.

يمكن أن نفترض، على أية حال، أن التقليد الاجتماعي والموارد الاقتصادية الملائمة تماماً للاستثمار الصناعي، كانت أساسية: فقد رأينا أن دور مثل هذا الاستثمار قد تزايد لدى الصينيين كما لدى الغربيين وأسهم بوضوح في إعطائهم دوراً مناطقياً أوسع على غرار ما حصل من قبل في الفترات الإسلامية الوسيطة. لكن من المؤكد، كان لا بد من، توفر شروط أخرى، بغية تعزيز نتائج الانتقال نحو مثل ذلك الاستثمار، ولممنع تعطّله. ويمكننا أن نستخلص بعض ما اتفق أن يكون فعالاً في الغرب.

كان للغربيين امتيازات خاصة. أولها كانت عذرية تربتهم الخاصة، واتساع رقعتها - فالمناطق التي تروي بالماء باستمرار والتي لم تزل متاخمة للمناطق المأهولة لم تثبت أهليتها لأنشكال الحراثة القديمة بسبب برودة الأصقاص الشماليّة. ولكن، عندما تعلّموا كيفية زراعتها جيداً، سرعان ما أفسحت في

المجال للمزيد من التوسيع، ومن ثم لأنماط التوسيع الاقتصادي. ويستدل من التاريخ العالمي أنّ ما يbedo ممكناً في وقت ما، يكون على وجه التحقيق مستحيلاً في أوقات أخرى - كما لو اتفق أن أزيلت غابات شمالي أوروبا في وقت سابق (هذا المنبه مستمدٌ من الطرق الزراعية الحديثة في الصين الشمالية، حيث تبيّن أنها دعمت الاقتصاد الصيني، مع أنها طالت مساحةً أصغر بكثير من مساحة السهل الواسع في شمالي أوروبا، وكانت، تقديريراً أكثر تعرضاً للكوارث المحلية). والذي لا شك فيه، أنّ ثمة أهمية مماثلة لحسن التدبير، كأهمية المثير بالنسبة للذاكرة - شرط أن يتوفّراً معاً في مجتمعات مدنية أخرى، (فالهملايا لم تمنع أوروبا من الأخذ بذلك المنبه)، ولا منها كذلك عبور المحيط الأطلسي (الذي كان، يمكن أن يحصل في الطريق نحو الجزر الشمالية أو البرازيل، لو لم يكن كولومبس قد غامر في التوجه على طول الطريق الوسطى؛ بينما لو اتفق لأيٍ صيني أن يغامر في عبور المحيط الهادئ، لكان من غير الممكن أن يصيّب مثل ذلك الفوز). ويجب أن نضيف، أنه ربّما (ولكن هذا أقلّ وضوحاً) كانت النجاة النسبية من التدمير الشامل، ولا سيّما من جانب الغزو الأجنبي (تحديداً على أيدي المغول) لمدة طويلة نسبياً.

وربّما، لو امتد الزّمن (بمعنى بعض المقاطعة للتقدّم الغربي) لكتنا وجدنا تحولات مماثلة تحصل بصورة مستقلّة في مجتمعات أخرى من ذات المستوى الزراعي، بعضها عاجلاً، وبعضها آجلاً، كلّ منها بأشكالها الخاصة تبعاً لخلفيتها التاريخية. وليس بالمستطاع أن نستبعد أن الصينيين قد يعاودون، فيما بعد، بنجاح أكبر إنجازاتهم في عهد سونغ، بتوسيعها المفاجئ في إنتاج الحديد والصلب، وتفوقها في التقني، وثقافتها العامة الوهاجة. بالرغم من أن هذا قد تضاءل، وأعيدت الصين إلى المجال الزراعي تحت الغزو المغولي، فإنّ الأنماط الثقافية لا يمكن أن تحتجزها مثل تلك الأحداث إلى الأبد، شأن الكائنات العضوية. ويستطيع المرء أيضاً ان يتصرّف ظروفاً قد تبعث قوة دافعة في إسلامية الهند. لكن عندما يكتمل مثل هذا التحوّل في مكان واحد، فإنه لن يبقى وقت لانتظار حصول تحول في مكان آخر. فإنّ من

طبيعة، مثل هذا التغيير الثقافي، أنه عندما يكتمل سرعان ما يعم العالم بأسره، وحقيقة حصوله في مكان معين تتطوّي على إمكانية حصوله كذلك في أي مكان آخر.

لفهم هذا التتابع، يجب أن نعود إلى التكافؤ الذي كان مرجعيّاً بين المجتمعات الزراعية. داخل العقدة التاريخية الأفريقية الآسيوية - أوروبية، كانت النهضة الشاملة في مستوى القوة الاجتماعية التي حصلت في كل مكان مسجّلة تراكمياً. في القرن السادس عشر، الأسبانيون، العثمانيون، الهنود، أو الإمبراطوريات العينية، كان بمقدور أيٍّ منهم أن يسحق بسهولة السومريين القدامى في أوج قوتهم - كما حصل مع فريق واحد منهم عندما سحق الأزتكين الذين كانوا على مستوى مماثل. ولكن النهضة كانت متدرّجة جداً. في أيّ عهد، كان على كل مجتمع ضمن العالم المسكوني أن يعترف بأهمية الآخرين كمساوين له، مهما كانت السيادة العارضة (المؤقتة) لأحدّها على المجتمع الآخر. وعلى سبيل المثال، فإن سيادة العرب على البرتغاليين في القرنين الثامن، والتاسع، وسيادة البرتغاليين على العرب لفترة أقصر في القرن السادس عشر، كانت كلّ منها ترتكز على امتيازات محلّية موهومة، فلم يكن شعب منها أدنى من الآخر في الحدود التي سيتضمنها مجتمع النمط الزراعي. وفي كلتا الحالتين، سرعان ما تراجعت السيادة، ليس نتيجة تحول راديكالي للشعب الأقوى وإنما لتحول الظروف العامة. في فترات متعددة، كان للليونانيين، والهنود، والمسلمين أيام مشرقة، ولكن على المدى الطويل بقي الجميع متكافئين. كان ذلك فوق الذكرى الألفية، أيّ تطورات حقيقة جديدة كانت لا تلبث أن يتبعها الآخرون خلال مدى أربعة أو خمسة قرون - وحتى في مدى أسرع كما في حالة أسلحة البارود.

ولكنه كان جانباً من طبيعة التحولات المتداخلة للتشكل الجديد، أنه يقتحم الفرضيات التاريخية التي بمقتضاهما يبقى الشحن التدريجي مراعياً التكافؤ بين المجتمعات الأفريقية - الآسيوية - أوروبية المدنية. في الخطوة الجديدة للتغيير التاريخي، عندما صارت العقود تكفي لإنتاج ما أنتجه القرون من قبل، فإن

التراجع إلى أربعة أو خمسة قرون لم يعد مأموناً. والشحن التدريجي القديم، والتكتيف لم يعودا ممكниـن. وقربيـاً جداً - مع نهاية القرن السابع عشر على أبعد تقدير، صارت كل الشعوب غير الأوروبية تصطدم بمشكلة التوازن كأغراـب مع النـسق الجديد للحياة المتـحضرـة كما كانت مـاثلة في الغـرب. وما لم تـكن مصادفـات شـديدة الغـرابة قد دفـعتـهم لـبدء تحـول مـماـثـلـ خـاصـ بهـمـ، في نفس اللـحظـة تمامـاً، كالـغـربـ، فلا مـجالـ أمـامـهـمـ لمـتابـعةـ تـقدـمـهـمـ الـخـاصـ الـمـسـتـقـلـ مـهـمـاـ كانـ وـاعـداـ. وما دـامـواـ لاـ يـذـارـونـ يـدوـرـونـ ثـقـافـياـ عـلـىـ خطـوـةـ زـرـاعـيـةـ، فـإـنـهـمـ كـذـلـكـ لـنـ يـقـبـسـواـ لـأـنـفـسـهـمـ مـنـ تـقـدـمـ الغـربـ، سـنةـ بـعـدـ سـنةـ، فـيـماـ هوـ يـتـقدـمـ أـثـرـ (كـمـاـ هوـ مـطـلـوبـ لـهـذـاـ الـاقـتبـاسـ أـنـ يـكـونـ فـعالـاـ). تلك المجتمعـاتـ (الـمـنـغلـقةـ، الجـامـدةـ) عـلـىـ المـسـتـوـيـ الزـرـاعـيـ، وـالـتـيـ لمـ تـشـاطـرـ الـثـقـافـةـ الغـرـابـيـةـ فـرـضـيـاتـهاـ مـحـكـومـ عـلـيـهـاـ بـالـبقاءـ فـيـ دـوـامـةـ التـقـدـمـ فـيـ تـقـالـيدـهـاـ الذـاتـيـةـ، وـبـخـطـوـاتـهـاـ الذـاتـيـةـ، تـقـبـسـ منـ التـقـالـيدـ الغـرـابـيـةـ ماـ يـمـكـنـ تـمـثـلـهـ عـلـىـ تـلـكـ الأـسـسـ. وـهـكـذاـ، فـإـنـ «ـالـتـحـولـ الغـرـبـيـ»ـ، وـقـدـ دـارـتـ عـجـلـتـهـ، لـاـ يـمـكـنـ أـنـ يـجـارـىـ باـسـتـقلـالـيـةـ، وـلـاـ يـمـكـنـ اـسـتـعـارـتـهـ بـالـجـمـلـةـ. وـهـذـاـ مـاـ لـاـ يـمـكـنـ تـحـاشـيـهـ، فـيـ مـعـظـمـ الـحـالـاتـ. فـالـتـكـافـؤـ الـأـلـفـيـ النـشـورـيـ لـلـقـوـةـ الـاجـتمـاعـيـةـ قـدـ انـهـارـ، مـعـ نـتـائـجـ كـانـ مـفـجـعـةـ فـيـ كـلـ مـكـانـ تـقـرـيـباـ.